الأمم المتحدة

A/C.4/53/SR.4

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

10 March 1999
Arabic
Original: Russian

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك،
الأربعاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماسيدو . . . . . (المكسيك)

المحتويات

طلبات استماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

تنظيم العمل

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

طلبات استماع

١ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى الوثائق A/C.4/53/2 و Add.1 إلى 3 التي تتضمن طلبات استماع تتعلق بمسألة غوام. وقال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على الطلبات.

٢ - **وقد تقرر ذلك.**

٣ - **الرئيس**: أعلم أعضاء اللجنة بأن ثمة طلبا آخر للاستماع، يرد في الوثيقة A/C.4/53/3، ويتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وقال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على الطلب.

٤ - **وقد تقرر ذلك.**

٥ - **الرئيس**: أعلم أعضاء اللجنة بأنه تلقى خمسة طلبات استماع تتعلق بمسألة الصحراء الغربية، ترد في الوثائق A/C.4/53/4 و Add.1 إلى 4.

٦ - **السيد زاهد** (المغرب): قال إن الممثل الدائم للمغرب أثار في الجلسة السابقة، موضوع الملتمسين فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية. وقد اتخذ قرار بالعودة إلى هذا الموضوع إثر صدور طلبات الاستماع كوثائق رسمية. وبعد النظر في جميع طلبات الاستماع التي قدمها الملتمسون الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات أمام اللجنة بشأن مختلف المسائل الواردة في جدول أعمالها، ليس لدى وفده أي اعتراض على الطلبات الأولى، التي تتصل بكل من غوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، حيث تبين استنادا إلى مضمون الطلبات، أن للملتمسين صلة مباشرة بتلك الأقاليم.

٧ - وفيما يتعلق بمسألة المقاطعة الجنوبية للمغرب التي تعرف "بالصحراء الغربية"، هناك خمسة طلبات استماع، ومن المؤسف أن يتعين ذكر أن "شبه أغلبية" من الملتمسين بشأن مسألة الصحراء الغربية ليس لهم علاقة على الإطلاق بهذا الإقليم. ونظرا للحالة الحساسة الراهنة، من الضروري تجنب مفاقمة المسائل ببيانات لن تساعد في وقت يتطلب بصفة خاصة الهدوء والصبر لإنجاح بعثة وساطة السيد بيكر. ومن الصعب، في هذا الصدد، فهم سبب إدراج احد الأكاديميين من جامعة براون (في الولايات المتحدة الأمريكية) بين الملتمسين. وذكر أن وفده مستعد للاستماع إلى أية آراء، لكنه لا يفهم الأهمية التي يمكن إيلاءها لشهادة أشخاص بارزين وآخرين أو أكاديميين ليس لهم أية صلة على الإطلاق بالإقليم. وينطبق ذات الشيء على طلب استماع قدمه عضو من برلمان جزر الكناري وأمين المجموعة البرلمانية في الدولة الإسبانية "السلام للشعب الصحراوي"، باعتبار أن الأمر لم يكن واضح تماما ما إذا كان سيتحدث بصفته الشخصية أم الرسمية. وحدثت هناك مناسبة في العام المنصرم، عندما كان من المفترض أن يتحدث السيد لوكوك بالنيابة عن المسؤولين الفرنسيين المنتخبين، لكن ثبت أنه قد

تحدث في الواقع بصفته الشخصية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يوضح عضو برلمان جزر الكناري التفويض الذي سيتحدث بموجبه. وينطبق ذلك أيضا على عضو البرلمان الأوروبي؛ فمن الضروري أن يوضح باسم من سيتحدث، وما هو اهتمامه وما هي صلته بالإقليم.

٨ - وفيما يتعلق بالسيدة كارمين دياز، التي تمثل رابطات الصداقة مع الشعب الصحراوي التابع للدولة الإسبانية، سيكون من المفيد كذلك أن توضح صلتها بالإقليم، وماهو اهتمامها، وما إذا كانت المعلومات التي ترغب في تقديمها هي معلومات حديثة. وينبغي التفكير أيضا فيما إذا كان هناك أية فائدة في إدلاء السيد بخاري ببيـــان أمام أعضاء اللجنة الرابعة حيث أنه تحدث عن الموضوع في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ولا توجد هناك حاجة إلى تكرار ما سبق ذكره. وإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تحديدا بهدف تخفيف عبء العمل وتجنب الازدواجية. وسيكون من المستصوب استعراض الإجراءات، فإن ذلك سيمكن من تجنب تكرار البيانات التي يدلي بها الملتمسون الذين سبق وأن أتيحت لهم الفرصة للتحدث، ليس في الجلسات العامة للجنة فحسب، بل في محافل أخرى من قبيل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. واختتم حديثه قائلا إن وفده يرجو التوضيح لكي يتمكن من اتخاذ قرارات بشأن طلبات الاستماع بعد أن يلم إلماما تاما بالحقائق.

٩ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إنه كان يود ألا تثار المسألة، ويرى أن التوضيحات التي قدمت في جلسة يوم الاثنين كانت كافية. وقد استمع وفده إلى بيان ممثل المغرب بدهشة وقلق. بدهشة، لأنه بعد هذا الكم الكبير من البيانات التي أدلى بها الملتمسون على مر سنين طوال، بهدف مساعدة أعضاء اللجنة الرابعة من خلال شهاداتهم وخبراتهم على اكتساب فهم أعمق للمسائل قيد النظر، لم يكن هناك أية دلالة على أن السؤال سيثار الآن وعما إذا كانت اللجنة ستستمع إلى الملتمسين بصفة عامة. وبقلق، لأن عمل اللجنة تميز حتى الآن لسنوات كثيرة بالهدوء وبالجهود التي تبذل من أجل التوصل إلى توافق آراء، وقد انتهك البيان الذي أدلى به للتو ذلك الاتساق إلى حد ما مما أدى إلى إعراب وفده عن الأسف الشديد في هذا الصدد.

١٠ - وقد نسي ممثل المغرب أن حق تقديم التماسات تكفله المادة ٨٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وتكرر تأكيده في المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس الوصاية، الذي ينظر في مسائل مشابهة لتلك المسائل التي تعرض الآن أمام اللجنة الرابعة. ووفقا لهذه المادة، فالالتماسات يمكن أن يقدمها سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية وغيرهم على حد سواء، وهذا يجيب على السؤال الذي طرحه ممثل المغرب بشأن صلة الملتمسين بالصحراء الغربية. وفي الحياة العملية، ليس المهم هو الجهة التي يأتي منها الملتمس، بل المعلومات التي يمكن أن يقدمها إلى اللجنة. ومن الجدير بالذكر أن الاستماع إلى الملتمسين في اللجنة ما فتئ جاريا منذ الخمسينات ويستند إلى قرارات الجمعية العامة ٦٥٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢ و ٦٥٥ و ٦٥٦ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، وبالاستناد إلى غيرها من القرارات التي تنص على ضرورة إتاحة الفرصة لمن لديهم معلومات هامة تتعلق بمسائل إنهاء الاستعمار للتحدث في اللجنة الرابعة و/أو في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ولذلك، فمما يؤسف له بالغ الأسف أن يثار في حق الملتمسين في أن يُستمع إليهم في اللجنة. وهي ممارسة معمول بها منذ زمن طويل في الأمم المتحدة وجزء لا يتجزأ من عمل اللجنة الرابعة - وهو حق اعترف به الميثاق.

١١ - **السيد زاهد** (المغرب): قال ردا على بيان ممثل الجزائر، إن كل ما أراده هو الحصول على توضيحات من الأمانة العامة فيما يتعلق بالمسألة التي أثيرت. ولا يسعى وفده بأي حال من الأحوال للمساس بتوافق الآراء، بل على النقيض من ذلك، فهو يبذل كل جهد ممكن لتحقيقه. وبالإضافة إلى ذلك، يقول وفده، قبل إثارة المسألة، أنه أكد على الطبيعة المعقدة والحساسة للحالة الراهنة، وأنه بغية تجنب تفاقمها، من المستحسن الامتناع عن الإدلاء ببيانات من شأنها أن تنتهك، وفقا لعبارات ممثل الجزائر، "هذا الاتساق". ويتعين بذل كل جهد من أجل خلق الظروف اللازمة لنجاح بعثة الوساطة التي يضطلع بها السيد بيكر.

١٢ - والمغرب لا تشكك في الحق في تقديم الالتماسات، الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن الإشارة إلى النظام الداخلي لمجلس الوصاية لم تكن ملائمة في هذا الخصوص. ويسلم المغرب بهذا الحق، لكن يتعين أن تيسر الشهادة المقدمة عمل اللجنة المثمر. ويجب أن تكون موضوعية وواقعية لا نظرية، ومن المهم بالتالي أن يكون للملتمسين علاقة بالإقليم. وفيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، لم تكن هذه هي الحالة. ولا يسعى وفده إلى انتهاك الاتساق، بل على النقيض من ذلك، فإنه يبذل الجهود لإحراز تقدم نحو تسوية نهائية لقضية تتصل بالسلامة الإقليمية للبلد. ويأمل وفده في أن توفر الأمانة العامة التوضيحات الضرورية، التي ستجعل من الممكن مواصلة العمل، نظرا لأن المسألة تتسم بأهمية حيوية للبلد، من حيث أنها مسألة تتعلق بالسلامة الإقليمية.

١٣ - **الرئيس**: قال إن الأمانة العامة ليست هي الهيئة المختصة بتوفير التوضيحات بشأن صلة الملتمسين بالإقليم. بل ينبغي أن يضطلع بذلك في المقام الأول الملتمسون أنفسهم، ويمكن لأعضاء اللجنة بعد حصولهم على بيانات الملتمسين، أن يحددوا بأنفسهم صلتهم بالإقليم، وسبب اهتمامهم به. وقد ذكر ممثل المغرب، من الناحية الأخرى، الطبيعة المعقدة والحساسة للحالة الراهنة فيما يتعلق بعملية إجراء استفتاء في الصحراء الغربية. ومع ذلك، وخلافا لما قاله ممثل المغرب، فمن مصلحة اللجنة الاستماع إلى مختلف الآراء التي قد يتبين أنها مفيدة لعملها. وبالتالي، فليست الأمانة العامة هي التي ينبغي لها تقديم التوضيحات اللازمة، إنما الملتمسون أنفسهم. ووفقا لذلك طلب من ممثل المغرب عدم الإصرار على اعتراضاته على الموافقة على طلبات الاستماع المقدمة من الملتمسين.

١٤ - **السيد زاهد** (المغرب): قال إنه بينما يتفق مع ما قيل بشأن فائدة التعرف على مختلف الآراء، يلاحظ مع ذلك أنه نادرا ما يسرت آراء الأشخاص الذين لا صلة لهم بالإقليم إحراز التقدم في حل المسائل المثارة في إطار عملية السلام. ومن المستصوب أن يعطي الملتمسون تبريرا وتوضيحا أتم لطلبات الاستماع الواردة في رسائلهم، وذلك قبل التحدث، باعتبار أنه يصعب، من ناحية أخرى، فهم سبب اهتمامهم بالقضية والمدى الذي يمكن أن يصلوا إليه في مساعدة اللجنة في عملها. وقال إنه يقبل مع ذلك اقتراح الرئيس.

١٥ - **الرئيس**: شكر ممثل المغرب على ما أبداه من مرونة وتفهم، وقال إنه متأكد من أنه سيكون بوسعه أن يوجه ما شاء من أسئلة إلى الملتمسين أثناء الإدلاء ببياناتهم في اللجنة. وأعلم اللجنة طلب للاستماع الذي يلي ذلك والذي يرد في الوثيقة A/C.4/53/5، يتعلق بكاليدونيا الجديدة، وقال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة عليه.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بموجب بنود أخرى من جدول الأعمال)

الاستماع إلى الملتمسين

مسألة جبل طارق

١٧ - **الرئيس**: قال إنه وفقا للإجراء المعمول به، وبموافقة أعضاء اللجنة، يقترح إعطاء حق الكلام لكبير وزراء جبل طارق للإدلاء ببيان.

١٨ - وقد تقرر ذلك.

١٩ - وبدعوة من الرئيس، تبوأ السيد كاروانا (كبير وزراء جبل طارق) مكانا إلى المائدة.

٢٠ - **السيد كاروانا** (كبير وزراء جبل طارق): قال إن حكومته لديها ثلاثة أسباب للإدلاء ببيان أمام اللجنة: التأكيد من جديد على حق شعب جبل طارق في تقرير المصير، وهو حق لجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ودحض حجج اسبانيا في محاولتها الحصول على السيادة على جبل طارق ضد إرادة شعبه، والسعي للحصول من الأمم المتحدة على اعتراف واضح بسريان مبدأ تقرير المصير بوصفه المبدأ الوحيد ذو الصلة بإنهاء استعمار جبل طارق.

٢١ - إن اسبانيا تدعي أنه بسبب مطالبتها بالإقليم التي تعود إلى ٣٠٠ عام مضى، لا يمكن إنهاء استعمار جبل طارق استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية، وبأن شعب جبل طارق لا يملك الحق في تقرير المصير. ويستند موقفها الخاطئ إلى أنه لا ينبغي أن تؤدي فكرة تقرير المصير إلى انتهاك السلامة الإقليمية لدولة ما. ولا تنطبق هذه الفكرة على المسألة قيد البحث، لأن جبل طارق لم يكن جزءا من اسبانيا لفترة ٢٩٤ سنة. وإضافة إلى ذلك، فقد رفضت محكمة العدل الدولية مفهوم إعادة ملكية الأراضي بأثر رجعي في عملية إنهاء الاستعمار. ولا يمكن إنهاء استعمار إقليم، بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، إلا استنادا إلى مبدأ تقرير المصير، فهذه هي عقيدة الأمم المتحدة الحديثة.

٢٢ - ومعظم الأقاليم المتبقية على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقف عقبة خارجية، أو غيرها في سبيل ممارستها لحق تقرير المصير. وعادة ما يفسر وجود هذه العقبات الخارجة بالسياسة التي يتبعها بلد ما يسعى إلى الحرمان من تقرير المصير، إلا أن اللجنة الخاصة لا يمكن أن تستسلم لهذه الحواجز، لأن وجودها على وجه التحديد هو الذي منحها دورا مهما في حماية حقوق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولذلك فإن شعب جبل طارق يؤيد دعوة الأمين العام لأن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل إنهاء استعمار

الأقاليم المتبقية لكي يتسنى لشعوبها أن تتحكم في مصائرها. ومن المؤسف للغاية، في هذا الصدد، أن يغير تقرير اللجنة الخاصة للعام ١٩٩٨ من اللغة التقليدية، وذلك بإلغاء استخدام عبارة "تقرير المصير". وقد اختفت العبارة المستخدمة في تقرير السنة الماضية أن اللجنة "ستتابع بذل جهودها لالتماس أفضل السبل والوسائل لتنفيذ الإعلان في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير".

٢٣ - إن ممثلي اسبانيا قالوا في بياناتهم التي أدلوا بها أمام اللجنة الرابعة في السنة الماضية إن شعب جبل طارق ليس من الشعوب الأصلية المستعمرة. وهذه البيانات لا تظهر الأوضاع الحقيقية بما أن جبل طارق كان، في السنوات الـ ٢٨٧ ١ الماضية، مغربيا لفترة ٧٢٧ سنة، واسبانيا لمدة ٢٦٦ سنة فقط، وبريطانيا لمدة ٢٩٤ سنة. وبالتالي فلقد كان لبريطانيا لفترة أطول مما كان لأسبانيا. ولقد سلمت اسبانيا جبل طارق إلى المملكة المتحدة تسليما أبديا بموجب معاهدة عام ١٧١٣، وتسلمته المملكة المتحدة في عام ١٧٠٤. وخلال هذه السنوات الـ ٢٩٤، استقر مجتمع جبل طارق وتطور إلى شعب فريد له ثقافته وخصائصه وهويته الخاصة به.

٢٤ - وسأل عن المدة التي يستغرقها الحصول على الحقوق الممنوحة للشعوب المستعمرة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد مارست شعوب أخرى كانت مستعمرة سابقا الحق في تقرير المصير بعد فترة من الحكم الاستعماري أقصر بكثير، على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، وكافة البلدان الكاريبية. فلقد كانت جميع هذه البلدان مستعمرات مثل جبل طارق. إن شعب جبل طارق لا يقل عن الشعوب التي مارست حق تقرير المصير في تلك البلدان وفي بلدان أخرى كثيرة فيما يتعلق بكونه شعبا أصليا. كما سأل عن الكيفية التي يمكن بها لاسبانيا أن تبرر ما تقول به من أن مستعمرة جبل طارق ينبغي أن تكون هي المستعمرة الوحيدة التي يمكن أن تبرر فيها الأحداث التاريخية التي حصلت من ٢٩٤ سنة حرمان سكانها من حق تقرير المصير. ودعا ممثلي الأمم المتحدة لزيارة جبل طارق لكي يروا بأنفسهم أن بيانات اسبانيا لا أساس لها.

٢٥ - إن اسبانيا تصر على الموقف المتمثل في أنها ما زالت تحترم سكان جبل طارق احتراما شديدا وأن السلطات الاسبانية قد أظهرت المرة تلو الأخرى أنها مستعدة تماما لأن تحترم على النحو الواجب "المصالح المشروعة لسكان جبل طارق، ووضعهم وظروفهم الخاصة". وينبغي إثارة سؤال وهو كيف يمكن لشعب مستعمرة ما أن يكون له مصالح مشروعة ووضع وظروف خاصة، ولكنه لا يتمتع بالحق في تقرير المصير، الذي وصفه الأمين العام كحق أساسي من حقوق الإنسان.

٢٦ - إثر رفض السيد ماتوتس، وزير خارجية اسبانيا منح شعب جبل طارق حقه في تقرير المصير، تقدم باقتراحات في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وأشار إليها في بيانه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتتمثل اقتراحات اسبانيا، بإيجاز، في أن تتقاسم المملكة المتحدة واسبانيا السيادة لفترة انتقالية وغير محددة من الوقت، يصبح جبل طارق بعدها اسبانيا كلية كجزء من الدولة الاسبانية، ويتمتع بمركز الاستقلال الذاتي يزيد (في رأي اسبانيا) عن المركز الذي يتمتع به في الوقت الراهن. وهذه الاقتراحات ليست بجديدة. وقد رفضها شعب جبل طارق مرارا وتكرارا. إن شعب جبل طارق ليس اسبانيا ولا يرغب بأن يصبح جزءا من الدولة الاسبانية.

٢٧ - وما أكده السيد ماتوتس يتناقض مع الواقع. ولا يرى شعب جبل طارق أن اقتراحاته سخية كما أنه لا يحبذ أفكاره. وعندما قدم اقتراحاته في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، سلم السيد ماتوتس بأن اسبانيا لا تريد أن يفرض حل لمشكلة النزاع على السيادة على شعب جبل طارق. وبدا ذلك اعترافا بأن مبدأ القبول الديمقراطي هو أمر أساسي. ومع ذلك، فعلى الرغم من إعلان السيد ماتوتس عن تأييده لهذا المبدأ، لم يقبل رفض شعب جبل طارق للاقتراحات. إن القبول يجب أن يكون قائما على الحرية وبالتالي، فيما ينطوي على التناقض إلى حد ما الاستمرار في تقديم اقتراحات سبق وأن رفضها شعب جبل طارق.

٢٨ - وقد اقترنت اقتراحات السيد ماتوتس بتحذير مؤداه أنه إن لم تقبل مستعمرة جبل طارق بالاقتراحات فستقوم اسبانيا بتضييق الخناق. وهذا يصل إلى حد الرفض لإرادة شعب جبل طارق، وبالتالي الرفض لحقه في تقرير المصير. وفي الحقيقة جرى تضييق الخناق فعلا في الأسبوع الماضي فقط. فقد فرضت السلطات الاسبانية تأخيرات مطولة لعبور الحدود بين جبل طارق واسبانيا لأن مستعمرة جبل طارق لم توافق على السماح للصيادين الاسبان بالصيد في مياه جبل طارق بسبب استخدامهم طرائق صيد محظورة بموجب قوانينها المتعلقة بحفظ الطبيعية. وكانت النتيجة الانتظار في صفوف طويلة لمدة خمس ساعات تقريبا لعبور الحدود. ويتناقض هذا التصرف مع العديد من قرارات الأمم المتحدة وعهودها، التي تحظر لجوء البلدان الكبيرة لاستعمال مثل هذه الأساليب ضد جيرانها الصغار.

٢٩ - وفي كل عام توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة بقرار، تعتمده بتوافق الرأي، بأن تطالب فيه السلطة القائمة بالإدارة، المملكة المتحدة، واسبانيا إلى المشاركة في عملية حوار ثنائي، بهدف التوصل إلى حل حاسم لمشكلة جبل طارق. ولا تتناول هذه التوصية الحقيقية المتمثلة في أن الأمر لا يكمن في حل خلافات ثنائية مفترضة مع السلطة القائمة بالإدارة وطرف ثالث يطالب بالإقليم. وإنما هي مسألة حق شعب جبل طارق في أن يقرر مستقبله ممارسة للحق في تقرير المصير، هي مسألة لا يمكن إحراز تقدم فيها عن طريق حوار ثنائي بين المملكة المتحدة واسبانيا. ولن يتحقق إنهاء استعمار جبل طارق وفقا لميثاق الأمم المتحدة إلا باحترام حقه في تقرير المصير، وينبغي أن يتجلى ذلك في توصية اللجنة إلى الجمعية العامة.

٣٠ - إن الاستقلال قد لا يمثل، للكثير من الأقاليم المتبقية، الخيار الملائم أو المؤات بأكبر درجة لإنهاء الاستعمار. لهذا يتعين النظر إلى الخيارات الحالية لإنهاء الاستعمار في سياق الاتجاه نحو تطبيق اللامركزية وتوفير الإعانات. ويتمثل جوهر إنهاء الاستعمار في نقل سلطات سياسية وإدارية فعالة إلى شعب المستعمرة، الأمر الذي ينبغي أن يتحقق من خلال إجراء حر لتقرير المصير. ولدى جبل طارق أماني مشروع لتحقيق تمتع كامل بالحكم الذاتي، سيكون دعم الأمم المتحدة، في هذا الصدد، دعما بالغ الأهمية، إلا أنه برنامج إعمال شعب جب طارق لا يمكن تأخيره انتظارا لصدور إعلان من الأمم المتحدة بشأن مركزه. ولذلك، تقوم حكومة جبل طارق بوضع اقتراحات لتقديمها إلى المملكة المتحدة من أجل اجراء المزيد من التغييرات الدستورية. والهدف من ذلك هو تحقيق علاقة تحافظ على روابط سياسية وثيقة مع المملكة المتحدة في الوقت الذي يجري الوصول فيه إلى أكبر درجة ممكنة من الحكم الذاتي. وسينجم عن هذه الترتيبات الجديدة علاقة غير استعمارية، وسيمثل قبول شعب جبل طارق لها عن طريق الاستفتاء عملية شرعية لتقرير المصير وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولن تؤدي الترتيبات الدستورية الجديدة بالطبع إلى تسوية النزاع مع اسبانيا. لذلك، تود حكومة جبل طارق

أن تجري حوارا مع اسبانيا، يشكل إجراء موازيا وإن كان غير متصل بالإجراء المذكور ويهدف إلى تحسين العلاقات وإقامة اتصالات أفضل بشأن مجموعة كبيرة من القضايا المختلفة التي تؤثر على كلا الجانبين. ولا ينبغي أن يشكل التطور الدستوري، الذي يشمل كل من جبل طارق والسلطة القائمة بالإدارة، عقبة أمام تحقيق علاقات أفضل بين جبل طارق واسبانيا. والابتزاز ليس من شيم بلد بلغ شأوا كبيرا في مجال الديمقراطية ويتسم بمكانة اسبانيا الحديثة.

٣١ - انسحب السيد كاروانا.

مسألة غوام (A/C.4/53/2 و Add.1 إلى Add.3)

٣٢ - بدعوة من الرئيس، أخذ السيد أندروود (ممثل غوام لدى كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية) مكانا إلى مائدة الملتمسين.

٣٣ - **السيد أندروود** (ممثل غوام لدى كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية): طلب إلى اللجنة أن تنظر بعين العطف في مسألة القرار المنفصل بشأن غوام وإدراج صياغة تعترف بدور شعب الشامورو في إنهاء استعمار غوام. ولشعب الشامورو تاريخ يعود إلى أكثر من ٠٠٠ ٤ سنة. ويبين تاريخ أجداده أنهم شعب من الملاحين والمزارعين. وبأنهم كانوا يتمتعون بالاستقلال الذاتي وعاشوا دون حروب أو أمراض أو مجاعات. وكان لديهم ثقافة نامية ونظام سياسي واجتماعي متقدم. ولقد جاء المستعمرون وذهبوا، وبقي الشاموريون صامدون تميزهم القدرة على البقاء كشعب أصلي.

٣٤ - وغوام، مثلها في ذلك مثل أي إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي. قد أخذت بعض التقاليد والعادات من السلطات التي قامت بإدارتها. وتتضمن اللغة القديمة لشعب الشامورو أثارا كثيرة من اللغة الإسبانية. لكن مؤخرا، تتحدث غالبية الشباب الانكليزية بطلاقة، وتعكس ملابسهم وعاداتهم تأثيرا أمريكيا. ومع هذا، مازالت ثقافة الشامورو باقية، ولايزال كبار السن يروون للأجيال الصاعدة الحكايات عن هويتهم فيما مضى من الزمان.

٣٥ - ومضى يقول إنه بعد أن علم بأن اللجنة الرابعة ستنظر في إمكانية إعداد قرار منفصل بشأن غوام، أحس بالامتنان أن مسألة غوام في الأمم المتحدة ستحقق أخيرا أهدافها. ولكنه أشار إلى أن الولايات المتحدة قررت، في كل مرة عرضت فيها قضية غوام، أن قوانينها المحلية الخاصة بها وتفسيرها الخاص للديمقراطية ورأيها الخاص عن طريقة إجراء الانتخابات تحل محل هذه العملية. وقد قيل ذلك مرارا من جانب ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية. كلما عرض ممثل غوام قضية تقرير مصير شعب الشامورو في الأمم المتحدة. وهذا الموقف يتسم بعدم احترام حقوق السكان الأصليين ويتجلى فيه عدم الفهم للتاريخ الفريد لغوام. وتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب معاهدة باريس، مسؤولية المساعدة في تعزيز الحقوق المدنية لشعب غوام ومركزه السياسي. وتشكل معارضتها انتهاكا مباشرا لالتزاماتها بموجب معاهدة باريس. وعلى الرغم من أن هناك نداءات صادرة في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بتقرير مصير للتيموريين الشرقيين، والباسك، والغجر،

والأكراد، والمسلمين البوسنيين، والكاثوليك في أيرلندا الشمالية، وقبائل الصحراء الغربية وشعوب كثيرة أخرى، يرفض ممثلو الولايات المتحدة منح تلك الحقوق الأساسية لإخوانهم الأمريكيين، شعب الشامورو.

٣٦ - إن شعب غوام يشارك مشاركة تامة في عمليات الحكم. فلقد تمكن من التصويت لممثليه المحليين منذ الخمسينات، ويختار حاكمه منذ بداية السبعينات، ويصوت لممثله في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف السبعينات. وبوجه عام، يشارك أكثر من ٧٠ في المائة من الناخبين في الانتخابات.

٣٧ - ومما لا يشك فيه أنه ينبغي أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور في إنهاء استعمار غوام، إلا أنه لا ينبغي صرف النظر عن العملية التي بدأت في الأمم المتحدة. وشعب غوام يحث على مواصلة الحوار لكنه يحتاج كذلك إلى اعتراف ملموس يفيد بأن نظامه الديمقراطي قد نضج، وبأن حقوقه ينبغي الاعتراف بها وأن عملية إنهاء استعمار ينبغي أن تصل إلى نهايتها من أجل السكان الأصليين لغوام. وقال إنه يأمل بأن تتصرف اللجنة الرابعة بحكمة وعدالة في قرارها بشأن القرار المنفصل بشأن غوام. كما أعرب عن أمله بأن يتضمن القرار اعترافا بحق شعب غوام في تقرير المصير.

٣٨ - انسحب السيد أندروود.

٣٩ - وبدعوة من الرئيس، أخذت السيدة هاغارد (المجلس البلدي لغوام) مكانا إلى مائدة الملتمسين.

٤٠ - السيدة هاغارد (المجلس البلدي لغوام): رحبت بنظر الجمعية العامة في اتخاذ قرار منفصل بشأن مسألة غوام وما يتضمنه من إشارة إلى شعب الشامورو، وقالت إن السلطة القائمة بالإدارة استولت على ثلث الجزيرة وأغرقتها بالمهاجرين الذين جاءوا سعيا للحصول على جنسية الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر تأثيرا قويا على نظام التعليم وعلى تكاليف المعيشة. وقد قدم شعب غوام منذ عقد مضى اقتراحا إلى السلطة القائمة بالإدارة يتيح توسيع نطاق الحكم الذاتي المحلي. وسمي الاقتراح بقانون كومنولث غوام، وكان موضوع مناقشات بدت كما لو كانت بلا نهاية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد مضي ١٠ سنوات لم ير شعب غوام أي تقدم. ورفضت السلطة القائمة بالإدارة اقتراح الشعب بوضع إطار لإنهاء الاستعمار، ورفضت منح غوام المزيد من الحكم الذاتي في الوقت نفسه. كما رفضت السلطة القائمة بالإدارة الحد من التدفق الضخم للمهاجرين الملتمسين لجنسية الولايات المتحدة الأمريكية. ورفضت عمليات لإعادة الأراضي التي لم تستعملها بشكل فعلي، كما أنها لم تقم بتطهير مناطق ذاع منذ عدة سنوات أنها تحوي نفايات سامة وخطرة.

٤١ - إن ممثلي السلطة القائمة بالإدارة يحاولون الظاهر بأن غوام ليست إلا جزءا آخر من الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنه حتى بموجب قانون الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يطبق على شعب غوام دون موافقته، فغوام هي "إقليم غير تابع"، من ممتلكات الولايات المتحدة الأمريكية ولكن ليس جزءا منها. وأي مستعمرة مهما أطلق عليها من أسماء هي مستعمرة. وبموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، يحق لأي مستعمرة أن تتمتع بالحكم الذاتي. وعلى وجه الخصوص المستعمرة المسجلة على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي يسعى شعبها سعيا فعليا لإنهاء الاستعمار تستحق أن يوليها إليها أعضاء المنظمة اهتماما خاصا.

٤٢ - والمسألتان الأساسيتان اللتان يواجههما شعب غوام هما استخدام الأراضي والهجرة. والسلطة القائمة بالإدارة تتحكم في كيفية حيازة الأراضي وإدارتها. وتستحوذ على أفضل مساحات الأراضي في غوام، بما فيها جميع الأراضي تقريبا في الميناء الوحيد في الجزيرة والأراضي المحيطة به. وإضافة إلى تقييد استخدام الأراضي، التي تصلح للزراعة المحلية ولمصائد الأسماك القريبة من الشاطئ، لوثت السلطة القائمة بالإدارة عشرات المواقع في غوام، بما في ذلك طمر المواد الكيميائية المسببة للسرطان في مناطق تسربت منها إلى المياه، الصالحة للشرب في الجزيرة.

٤٣ - ومسألة الهجرة هي كذلك مسألة أساسية بالنسبة لفهم الحالة المعقدة التي نشأت على الجزيرة. ففي ظروف تتميز بقلة فرص التنمية المتوفرة لا تفرض السلطة القائمة بالإدارة فعليا أي قيود على الهجرة. ويمثل عدد الأشخاص الذين قبل دخولهم إلى غوام في فترة الـ ١٠ سنوات السابقة ما يقارب ٤٠ في المائة من عدد سكان الجزيرة في عام ١٩٩٠. وفيما يتعلق بنظام التعليم، فإن ما يقرب من ٤٠ في المائة من طلاب المدارس العامة ليسوا من أهل غوام، ولن يبقى معظمهم في الجزيرة بعد تخرجهم من المدارس. وهذا يعني أن دولارات الضرائب التي يدفعها سكان غوام المقيمون فيها منذ أمد طويل يجرى إنفاقها على تعليم أطفال المهاجرين الذين سيهاجرون فيما بعد إلى أماكن أخرى، عادة في الولايات المتحدة الأمريكية. ونجم عن عملية الهجرة بغرض الحصول على مركز المواطن التابع للسلطة القائمة بالإدارة نقص تطوير نظام التعليم العام للجزيرة في الأجل الطويل. كما أن استحواذ السلطة القائمة بالإدارة على ثلث أراضي غوام يؤثر تأثيرا مباشرا على سعر الأراضي وعلى الإيجارات. حيث أن إزالة ثلث العرض من الأراضي في سوق محدودة قد تدفع سعر الثلثين المتبقيين. ولذلك، أدت هذه المشكلة مع أثر الهجرة إلى زيادة سعر الممتلكات، والى ارتفاع الإيجارات وتكاليف القروض اللازمة لشراء العقارات، مما حرم شريحة كبيرة من سكان الشامورو من أن يصبحوا من ملاك المنازل.

٤٤ - وتخضع تكاليف المعيشة لتأثير عوامل أخرى أيضا. فقوانين السلطة القائمة بالإدارة تشترط نقل جميع البضائع القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى غوام على متن سفن الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة للتكاليف الباهظة لهذا النقل، يتكبد شعب غوام زيادة في التكاليف قدرها نحو ٥٠ مليون دولار في السنة. وفي الثمانينات؛ شكل النقل التجاري المدني نسبة ٩٥ في المائة من أنشطة ميناء الجزيرة وجرى على ١٥ في المائة من الأراضي المحيطة بالميناء؛ ويقتصر استخدام القوات المسلحة الأمريكية الفعلي للميناء في الوقت الراهن على التدريب، وتستخدم السلطة القائمة على الإدارة الأراضي الأخرى للغرض المزعوم المتمثل في تنفيذ برامج لحماية الأنواع المهددة بالانقراض. ومما يتزايد وضوحه باطراد أن سيطرة السلطة القائمة بالإدارة من جانب واحد على هذه البرامج ما هي إلا وسيلة للاحتفاظ بأراض لا تستغلها استغلالا فعليا. ويكون في جزيرة غوام الصغيرة لهذه الممارسات أثر حقيقي على الحياة اليومية للناس وعلى فرص تحسين حالتهم.

٤٥ - انسحبت السيدة هاغارد.

٤٦ - وبدعوة من الرئيس، احتل السيد ريفيرا (لجنة غوام لإنهاء الاستعمار). مكانا إلى مائدة الملتمسين.

٤٧ - **السيد ريفيرا** (لجنة غوام لإنهاء الاستعمار): قال إن الاستعمار لا يقتصر على الوجود، بل إن السياسات الاستعمارية تهدم الحقوق السيادية لأي شعوب خاضعة له. وفي حالة غوام، فإن سياسات السلطة القائمة بالإدارة لا تستهدف مهاجمة ثقافة ولغة السكان الأصليين والسيطرة على ثروات الجزيرة المحدودة فحسب، بل تستهدف أيضا جعل شعب غوام المحتل - شعب الشامورو - أقلية على أرضه. ولم تقدم السلطة القائمة بالإدارة أية اقتراحات للحد من عدد المهاجرين إلى غوام، كما أنها لم تبذل أي جهد لإعادة الأراضي إلى مالكيها الأصليين. وتواصل السلطة القائمة بالإدارة. تنفيذ سياسات جشعة للشحن البحري ينجم عنها نفقات كبيرة تترتب على كل أسرة في الجزيرة. ومازالت السلطة القائمة بالإدارة تدعي لنفسها بشكل يخالف أحكام اتفاقية قانون البحار، الحق في الموارد المحيطية للجزيرة. وثمة عنصران واضحان أشد الوضوح في النهج الذي تتبعه السلطة القائمة بالإدارة إزاء غوام. الأول، يتمثل في أن الهدف المباشر للممارسات الحالية هو الحيلولة دون استعادة الشعب المستعمر السيطرة السياسية على إقليمه والسيادة على موارده. والثاني، يتمثل في عدم رغبة السلطة القائمة بالإدارة على ما يبدو في معالجة قضية الحكم الذاتي لغوام إلا في إطار سيطرتها الاستعمارية من جانب واحد. ورأيها القانوني هو أن غوام تنتمي للولايات المتحدة الأمريكية لكنها ليست جزءا منها. وحتى وفقا للمعايير القانونية للولايات المتحدة الأمريكية فإن غوام ليست جزءا من ذلك البلد. والحالة تتناقض تناقضا حادا مع الحالة في الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث تقترح السلطات القائمة بالإدارة على الأقل الدمج كبديل للسيطرة الاستعمارية من جانب واحد، بينما لا تعتبر غوام بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية سوى جزءا من ممتلكاتها. ولا يمكن اعتبار ذلك مجرد مسألة "داخلية" بموجب اختصاص السلطة القائمة بالإدارة. ووفقا للقواعد الدولية، يحق للشعوب المستعمرة إنهاء استعمارها، وينبغي فرض قيود واضحة على الهجرة إلى الأقاليم الواقعة تحت الحكم الاستعماري؛ ويتناقض الاستيلاء الدائم على الأراضي والثروات البحرية من جانب السلطات القائمة بالإدارة مع الدور المسؤول الذي طلب إليها القيام به، ومن المفترض تشجيع مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطة المنظمات الإقليمية والدولية. وبالتالي، فإن أية محاولة لوصف القضايا المتعلقة بالعلاقة بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية على أنها "مسألة داخلية" حصرا بين السلطة القائمة بالإدارة وغوام أو أنها ناتج من السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية هي محاولة لا تتوافق مع المبادئ الدولية والحقوق المشروعة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤٨ - وأعرب عن سروره لما علمه من أن مشروع القرار بشأن مسألة غوام (A/53/23 (Part VIII) يتضمن إشارة إلى الحالة الديموغرافية على الجزيرة الناجمة عن سياسات الهجرة التي تمارسها السلطة القائمة بالإدارة. وردا على طلب شعب غوام وضع قيود على الهجرة، فتحت السلطة القائمة بالإدارة بوابات الفيضان وسمحت لما يقارب ٤٠ ٠٠٠ مستعمر جديد بالقدوم إلى غوام. وأدى ذلك إلى رفع معدل نمو السكان في غوام، في الوقت الذي أضعف فيه المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشعب المستعمر. وبغية تنظيم مثل هذه الحالات، اعتمدت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية، لا سيما المبادئ الواردة في الفقرة ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥ المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠.

٤٩ - وحكومة غوام تؤيد تأييدا تاما إنهاء استعمار الجزيرة وفقا لأحكام القانون الدولي. ولتنفيذ عملية تحقيق تقرير المصير، أنشأت الهيئة التشريعية لغوام لجنة غوام لإنهاء الاستعمار. وسيجرى استفتاء عام بشأن مركز غوام فيما بعد الاستعمار، يشترك فيه الناخبون المؤهلون للإدلاء بصوتهم من المقيمين في الجزيرة. وتقرر أن

يجري الاستفتاء العام في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وستقوم اللجنة الانتخابية لغوام، بالتشاور مع مجلس الشامورو الاستشاري للتسجيل، بتسجيل الناخبين المؤهلين للإدلاء بصوتهم. وإنشاء سجل للناخبين المؤهلين للإدلاء بصوتهم في الاستفتاء العام بشأن إنهاء الاستعمار أمر أساسي نظرا لإدخال السلطة القائمة بالإدارة للمستوطنين والمهاجرين. ويتمثل الغرض من القانون ذي الصلة في ألا يشمل حق التصويت إلا مجموعة الأفراد الذين استعمر إقليمهم. وإن الشعب الذي يعرف بشعب الشامورو هو الذي يشكل في الواقع المجموعة السياسية من الناس الذين استقر أجدادهم في غوام وقت احتلال الولايات المتحدة للجزيرة في عام ١٨٩٨. وإنشاء سجل منفصل للناخبين المؤهلين للإدلاء بصوتهم هو أمر يؤسف له، إلا أن سياسات السلطة القائمة بالإدارة السابقة الذكر هي التي جعلت ذلك ضروريا. ومن المهم جدا ملاحظة أن نتائج الاستفتاء العام بشأن إنهاء الاستعمار ستعكس آراء الشعب المستعمر بشأن المركز المقبل وأن التصويت لن يؤدي في حد ذاته إلى إنهاء الاستعمار وستقوم اللجنة الانتخابية بإبقاء اللجنة الخاصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة على علم بالتقدم المحرز.

٥٠ - وأعرب عن الارتياح لأن اللجنة الخاصة قد قررت بتوافق الآراء تقديم مشروع قرار منفصل بشأن غوام، وقال إنه عند النظر في مشروع القرار، هناك نقطتان جديرتان بالاهتمام: أولا، مسألة حق شعب الشامورو المستعمر في إنهاء استعمار وطنه؛ وثانيا، أهمية اتخاذ قرار منفصل بشأن غوام. ومنذ نظر اللجنة في مسألة غوام في دورة العام المنصرم، حاولت السلطة القائمة بالإدارة تقديم قضية إعمال حق شعب غوام في إنهاء الاستعمار بوصفها مشكلة عرقية بشكل أو بآخر. وأكدت السلطة القائمة بالإدارة على أن اقتراح شعب غوام فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار يشجع على النزاعات الإثنية والعرقية. وأعلنت بأن إعمال حق شعب غوام المستعمر يعرض حقوق المستوطنين والمهاجرين للخطر بصورة ما، وبأن القضية تعد بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة مسألة داخلية. والسلطة القائمة بالإدارة مخطئة لأن حق الشعب المستعمر ليس بمسألة سياسية داخلية تبت فيها أية دولة من الدول الأعضاء. وإذا كانت هناك عنصرية وانقسام إثني في غوام، فإن الأسباب الإنسانية تكمن في تجاهل السلطة القائمة بالإدارة الكامل لحقوق الشعب المستعمر. وتتعلق المسألة الثانية بمدى ملاءمة تقديم مشروع قرار منفصل بشأن غوام. والحالة في غوام لا تختلف عن الحالة في الصحراء الغربية وكاليدونيا الجديدة وتوكيلاو وتيمور الشرقية وحتى في جبل طارق وجزر الفوكلاند (مالفيناس)، التي ينظر فيها على نحو منفصل. ويتناول القرار المنفصل تطورات كثيرة جديرة بالاهتمام ويبين محاولات غوام لتكريس عملية إنهاء استعمار الجزيرة. ويهدف القرار كذلك إلى تذكير السلطة القائمة بالإدارة بالمسؤوليات التي قبلتها بموجب الميثاق. وإن صياغة قرار منفصل بشأن الحالة في غوام هي أفضل من النظر في تلك المسألة ضمن قرار موحد لا تتجلى فيه الظروف السائدة في غوام أو المسؤوليات المترتبة على السلطة القائمة بالإدارة.

٥١ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): سأل عما إذا كان القرار المتعلق بغوام المعروض على اللجنة يخدم مصالح شعب غوام، بما في ذلك ممثليه المنتخبين، وفيما إذا كان من شأنه أن يعزز عملية إنهاء استعمار غوام، وعما إذا كان سيؤدي إلى بدء حوار ومشاورات بين غوام والسلطة القائمة بالإدارة.

٥٢ - **السيد ريفيرا** (غوام): قال إن القرار يحظى دون شك بتأييد قوي من شعب غوام ومن ممثليه المنتخبين. وإن حضوره الاجتماع بصفته نائب رئيس لجنة غوام لإنهاء الاستعمار يقدم الدليل على دعم شعب غوام لعملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. ويبين القرار، في شكله الحالي، وبأمانة، الحالة في غوام، ويحظى بتأييد واسع

النطاق، ويوفر قوة دافعة فعلية لعملية إنهاء الاستعمار في غوام وييسر عمل لجنة غوام لإنهاء الاستعمار، التي أنشئت وفقا لقوانين غوام بهدف إجراء استفتاء عام عن مسألة المركز السياسي لغوام. وأعرب عن كبير أمله في أن يعزز القرار الحوار بين السلطة القائمة بالإدارة وشعب غوام. وبينما لم تثمر محاولات شعب غوام للبدء في حوار مع السلطة القائمة بالإدارة، فإنها تواصل بدأب بذل جهودها لإقامة اتصالات مع السلطة القائمة بالإدارة بشأن كافة المسائل والمبادرات. وردود فعل السلطة القائمة بالإدارة على مبادرات غوام هامة للغاية. وأعرب عن أمله بأن يشجع القرار أيضا إقامة حوار يتسم بمزيد من الفعالية مع السلطة القائمة بالإدارة.

٥٣ - **انسحب السيد ريفيرا.**

٥٤ - **وبدعوة من الرئيس، احتلت السيدة كريستوبال (الممثلة الشخصية لعضو مجلس الشيوخ سانتوس) مكانا إلى مائدة الملتمسين.**

٥٥ - **السيدة كريستوبال** (الممثلة الشخصية لعضو مجلس الشيوخ سانتوس): قالت، متحدثة بوصفها الممثلة الشخصية لعضو مجلس الشيوخ سانتوس، العضو في لجنة غوام المعنية بتقرير المصير، إن شعب الشامورو هو شعب تحتل الولايات المتحدة الأمريكية أرضه وتقوم بإدارته لفترة الـ ١٠٠ عام الماضية. ورحبت باعتماد اللجنة الخاصة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ قرارا يؤكد من جديد أن مسألة غوام هي من مسائل إنهاء الاستعمار الذي لم يتمكن شعب الشامورو من تحقيقه بعد. وقد اعتمدت الهيئة التشريعية لغوام قانونين هامين في هذا الصدد. ينشئ الأول آلية لتسجيل شعب الشامورو من أجل الإدلاء بصوته بشأن مسألة تقرير المصير. ويشكل إنشاء سجل الشامورو قوة دافعة للعملية التي طال أمدها وهي تحديد المركز السياسي النهائي لشعب الشامورو. وأنشأ القانون الثاني لجنة إنهاء الاستعمار لتنفيذ وممارسة تقرير المصير للشامورو. وتضع اللجنة حاليا مخططا لعملها في ضوء التاريخ الجديد المحدد للاستفتاء العام بشأن المركز السياسي، الذي سيجري في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وتتمثل مهمة اللجنة في القيام، عن طريق استفتاء عام بشأن مسألة المركز السياسي، بتحديد رغبات شعب الشامورو المستعمر فيما يتصل بعلاقته السياسية المقبلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نقل رغبته إلى رئيس وكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويذكر القانون كذلك أنه، بالموافقة على مشروع قانون كومنولث غوام، بوصفه مركزا سياسيا مؤقتا، أقر سكان غوام بكاملهم بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الشامورو المستعمر وأيدوها من أجل تحديد المركز السياسي المقبل لغوام من خلال إجراء تقرير مصير حقيقي.

٥٦ - **وشعب الشامورو، منذ تقديمه التماسه الأول في عام ١٩٠١، ما فتئ يعرب باستمرار عن مقاومته لحالته كشعب مستعمر. ويدل اعتماد القانونين سابقي الذكر على عزم شعب غوام على تحقيق أمانيه وإنهاءه للاستعمار. ولكن، بينما تمضي حكومة الشامورو، من خلال مبادرتها، قدما على الطريق نحو تحقيق إنهاء الاستعمار، ليس ثمة تعاون رسمي من جانب السلطة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة الرامية إلى التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولقد سئم شعب الشامورو من الشعور برفض الولايات المتحدة الأمريكية، ومن تجاهل السلطة القائمة بالإدارة القائم على الازدراء لمسؤولياتها الأدبية والقانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)**

و ١٥٤١ (د - ١٥). وإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يشير إلى محاولة الولايات المتحدة الأمريكية أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بإنهاء استعمار غوام. وإنها لحقيقة مؤسفة أن يؤيد، مجلس النواب في الولايات المتحدة الأمريكية، في قراره المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، إجراء استفتاء تحت إشراف دولي لتحديد المركز السياسي لتيمور الشرقية، وتصرف مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية على ذات النحو. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اعتمد الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية قرارا مماثلا فيما يتعلق بالصحراء الغربية، أعرب فيه عن تأييده لإجراء استفتاء بشأن مسألة تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. ومما يدعو للسخرية أن دولة تعتبر نفسها من المناصرين الدوليين لحقوق الإنسان تجد من المناسب توجيه الآخرين نحو الحلول المتحضرة في الوقت الذي لا تستطيع فيه معالجة تركتها الاستعمارية.

٥٧ - ومن غير المقبول على الإطلاق أن تبدأ عملية إنهاء استعمار غوام في غوام بسبب استمرار عدم التعاون من جانب السلطة القائمة بالإدارة. وسيكون مما يدعو للأسف الشديد تجاهل المعايير الدولية المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة، والسماح للسلطة القائمة بالإدارة بتحديد حقوق شعب الشامورو. ومن الحقيقي أن السلطة القائمة بالإدارة تقوم حاليا بمساعدة الشعوب في منطقة المحيط الهادئ وبدعمها، وتقديم المساعدة لهم في تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بها وفي تقدمها نحو تحقيق تقرير المصير. ووجود ممثلي ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية بالاو وجمهورية جزر مارشال، وهي ثلاث دول ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية باتفاقات الارتباط الحر، في اللجنة يبين أنه يمكن تحقيق إنهاء الاستعمار في الحقبة الزمنية الحالية. وينبغي للجنة الخاصة أن توافق على مشروع القرار المعروض عليها وأن تنظر في مسألة غوام على نحو منفصل. واختتمت حديثها قائلة إنها تلاحظ بارتياح الفقرة ١ من مشروع القرار، التي تطلب إلى السلطة القائمة بالإدارة أن تتعاون مع لجنة إنهاء استعمار غوام لتنفيذ وممارسة الشامورو لتقرير المصير، لكي يتسنى تيسير إنهاء الاستعمار في غوام، وإبقاء الأمين العام على علم بالتقدم المحرز لبلوغ تلك الغاية.

٥٨ - انسحبت السيدة كريستوبال.

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (A/C.4/53/3)

٥٩ - بدعو من الرئيس، احتل السيد كوربين (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية) مكانا إلى مائدة الملتمسين.

٦٠ - السيد كوربين (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال إن حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تولي اهتماما خاصا للقرار الموحد المتعلق بأغلبية الأقاليم الجزرية الصغيرة وإلى القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى الأقاليم من جانب منظومة الأمم المتحدة. ويتناول القرار الموحد عددا من القضايا الهامة ذات التأثير الشديد على إنجاح عملية التنمية في هذه الأقاليم. وإن التسليم بضعف الأقاليم الجزرية الصغيرة التي لا تتمتع بالحكم الذاتي أمام الكوارث الطبيعية هو أمر له أهمية كبيرة. وإن ثورة بركان مونتسيرات، والدمار والاضطراب اللذين ألحقهما إعصار جورج ببورتوريكو، وأنتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفيس، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي، وكوبا توضح هذا الضعف. وتؤيد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية جهود

المجتمع الدولي التي ترمي إلى تقديم المساعدة إلى هذه البلدان لا في عملية إعادة البناء فحسب، بل أيضا ضمن إطار البرامج والأنشطة الدولية الرامية إلى تخفيف وطأة الكوارث.

٦١ - والقرار الموحد يحيط علما أيضا بالحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في فيجي في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولهذه الحلقات الدراسية الإقليمية السنوية أهمية كبيرة لأنها واحدة من الأنشطة المرتآة في خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، وتركز استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية الاهتمام على الظروف الفريدة السائدة في كل من الأقاليم على حدة وتبين كذلك كيفية قيام منظومة الأمم المتحدة بدور يتسم بالمبادرة في عملية إنهاء الاستعمار.

٦٢ - والقرار الموحد يشير أيضا إلى قضية تقرير المصير وإلى أهمية المجموعة الكاملة للخيارات المختلفة المتاحة للأقاليم. وأعرب في هذا الصدد، عن تأييده لرأي ممثل المملكة المتحدة بأن الاستقلال لا يشكل الخيار السياسي الشرعي الوحيد. لكنه أعرب عن عدم اتفاقه مع الاستنتاج الذي يفيد بأن اللجنة الخاصة لا تسلم بهذه الحقيقة، لا سيما فيما يتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة. وقال إن حكومته لا تزال تعتقد بضرورة الاعتراف بمختلف البدائل السياسية على أنها بدائل شرعية، شريطة أن توفر هذه البدائل المستوى الأدنى من المساواة السياسية اللازمة للحصول على التمتع الكامل بالحكم الذاتي. وقد سلمت الجمعية العامة منذ أمد طويل بنماذج مشروعة للمساواة لا تصل إلى حد تحقيق الاستقلال. وتشمل هذه النماذج جزر الأنتيل الهولندية وأروبا، المرتبطتين بمملكة هولندا، وجزر الكوك ونيوي المرتبطتين بنيوزيلندا.

٦٣ - والقرار بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة له أهمية كبيرة ويتضمن القرار الولاية المتصلة بتوفير منظومة الأمم المتحدة للمساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويتخذ القرار كذلك كأساس قانوني لمشاركة هذه الأقاليم في عمل وكالات الأمم المتحدة وفي اللجان الإقليمية من قبيل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتبين كذلك أن القرار مفيد جدا فيما يتعلق بمنح مركز المراقب للكثير في هذه الأقاليم في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة التي تتعلق بالبيئة والتلوث والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، والتنمية الاجتماعية ومركز المرأة والكوارث الطبيعية والمستوطنات البشرية.

٦٤ - وأكد من جديد الرأي الذي عبرت عنه شعوب الأقاليم بذاتها في حلقات دراسية إقليمية مختلفة بأن عملية تحقيق تمتع كامل بالحكم الذاتي لم تستكمل بعد، ولا سيما في الأقاليم الجزرية الصغيرة، على الرغم من أنها قد دخلت مرحلة جديدة أكثر تعقيدا. ودور الأمم المتحدة في رصد هذه العملية هو أكثر أهمية عن أي وقت مضى، وبخاصة فيما يتعلق بما يجري حاليا من محادثات ثنائية، واقتراحات وغير ذلك من التطورات التي تؤثر على عدد من الأقاليم.

٦٥ - واختتم حديثه قائلا إنه من الأهمية بمكان التأكيد على أنه في الوقت الذي تجري فيه المحادثات بشأن إجراء تغييرات في بعض هذه الأقاليم، لا ينبغي الافتراض بأن هذه التغييرات ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق كل من التمتع الكامل بالحكم الذاتي والمساواة. وثمة ضرورة الآن لضمان عدم توقف عمليات إنهاء الاستعمار

بإعادة تحديد تلك الترتيبات على أنها حكم ذاتي، دونما أن تحقق شعوب الأقاليم ذاتها المساواة السياسية الكاملة ضمن إطار ما قد تختاره من ترتيبات سياسية بحرية.

٦٦ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): ذكر أنه استمع بعناية إلى البيان المسهب الذي قدمه السيد كوربين، والذي تضمن معلومات تاريخية قيمة. وسأل السيد كوربين عما يتعين على اللجنة الخاصة أن تقوم به من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار، وما هي الاقتراحات التي يمكن أن يقدمها إلى اللجنة الخاصة فيما يتعلق بإيجاد حل للمشاكل التي قد تنجم خلال المرحلة الحالية من العملية.

٦٧ - **السيد كوربين** (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية): قال، مجيبا على السؤال عن دور اللجنة السياسية في المستقبل، بأن هناك عددا من العناصر التي قد تتيسر لو أن اللجنة الخاصة قامت بدور يتسم بروح المبادرة إلى حد أبعد. وقد تتضمن على وجه الخصوص تنفيذ جوانب إضافية من خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، التي اعتمدتها الجمعية العامة، شريطة إتاحة معلومات محددة فيما يتعلق بالأقاليم كل على حدة وكذلك بعملية التنمية الجارية في هذه الأقاليم. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة الخاصة أن تضطلع بعملية رصد دائم لجميع هذه الأحداث، حيث أنها قد تؤدي، إن تطورت على النحو الذي يأمله الكثيرون، إلى تحقيق المساواة السياسية الكاملة استنادا إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦٨ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): سأل السيد كوربين عن الدور الذي يعتقد بأنه يتعين على لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار القيام به في حالة قيام شعب إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي باتخاذ قرار لا بالحصول على الاستقلال بل بالاندماج أو بالحصول على مركز آخر.

٦٩ - **السيد كوربين** (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه عندما تحقق الأقاليم اندماجا أو ارتباطا حرا بالمعنى الحقيقي لهذه العبارات، تعرض هذه العلاقات على اللجنة للنظر فيها. وقد اتبع هذا الإجراء منذ سنوات كثيرة في حالات حذفت فيها أقاليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واتخذت القرارات المتعلقة بحذف أغلبية الأقاليم من القائمة استنادا إلى قرارات الجمعية العامة، ولكن لم يحدث ذلك إلا بعد إجراء استعراض مسهب للمركز الذي جرى تحقيقه. وفي هذه الحالة، وصلت الأمور مرة أخرى إلى مرحلة تعريف مركز يقوم على الاندماج الكامل مع ضمان التمتع بحقوق سياسية كاملة، بما في ذلك المشاركة التامة في العملية السياسية. أما بالنسبة للارتباط الحر، هناك أيضا، في هذه الحالة، تعريفات واضحة ودقيقة جدا. وقال إن أحد الممثلين، في هذه الجلسة، ذكر أن تسمية المركز لا أهمية له. وهو يشاطر هذا الممثل رأيه بشكل تام: إن إطلاق أي اسم على أي مركز سياسي معين هو أمر ليس له أهمية، ولكن ما يهم هو العناصر التي يتألف منها هذا المركز. وإذا استوفى هذا المركز شروط المساواة السياسية الحقيقية، يقدم قرار بشأن حذف الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن ذلك يتم استنادا إلى المعايير الواضحة والثابتة جدا التي وضعتها الجمعية العامة.

٧٠ - **انسحب السيد كوربين.**

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/53/5)

٧١ - بدعوة من الرئيس، احتل السيد واميتان (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) مكانه إلى مائدة الملتمسين.

٧٢ - السيد واميتان (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إنه في كل وقت يشرع شعبه في النضال لاستعادة حريته المفقودة، يتعرض لأشكال مختلفة من القمع، تضاعفت بتنفيذ سياسة هجرة متعمدة. وقد دام النضال حتى عام ١٩٨٨، إلى أن وقعت حكومة فرنسا، والتجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني اتفاقات ماتينيون. وبموجب هذه الاتفاقات، قدمت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في عام ١٩٩٨، تحفظا فيما يتعلق بحق التصويت على مسألة تقرير المصير. ومن الواضح أنه نتيجة لسياسة التوطين التي نفذتها الحكومات الفرنسية المتلاحقة منذ السبعينات، وجد شعب الكاناك نفسه أقلية على القائمة الانتخابية. وعلى الرغم من النداءات المتواصلة التي وجهتها جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني والتي تدعو إلى أن تنفذ فرنسا قرار الأمم المتحدة المتعلق بمسألة الهجرة في الأقاليم المشمولة بالوصاية، وصل ٠٠٠ ٢٠ شخص إضافي إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة الواقعة بين ١٩٨٨ و ١٩٩٧.

٧٣ - ونظرا لهذه الحقيقة، من المنطقي استنتاج أن إجراء استفتاء في عام ١٩٩٨ بشأن مسألة تقرير المصير لن يؤدي إلا إلى تصعيد جديد في التوتر وإلى انفجار اجتماعي سياسي. وبالتالي، قررت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وشريكاها في المحادثات مناقشة الإمكانيات المتاحة لإيجاد حل للوضع الذي نجم في عام ١٩٩٨. ووضعت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني مشروعا إطاريا لإقامة دولة مرتبطة بفرنسا، وهي الإمكانية الدستورية الوحيدة لمراعاة الطبيعة الشرعية لمصالح شعب الكاناك وفي الوقت ذاته حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال وشرعية مصالح الطوائف الأخرى التي أصبحت "ضحايا للتاريخ". ونجم عن المحادثات اتفاقات نوميا، التي تضمنت ديباجتها خمس نقاط أساسية. الأولى، أن قانون ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣ لوضع اليد على بلاد الكاناك والمعاهدات اللاحقة مع زعماء العشائر تشكل في الواقع صكوكا أحادية الطرف. وثانيا، أن استعمار كاليدونيا الجديدة حدث كجزء من حركة تاريخية واسعة النطاق للسيطرة الأوروبية على بقية العالم والإدخال التدريجي لمجتمع جديد مرتبط بانتشار المسيحية. وثالثا، الإقرار بحدوث الاستعمار، بالإضافة إلى الأضرار البالغة التي تكبدها شعب الكاناك جراء تخريب ثقافته والقضاء على هويته وإبعاده بشكل فعلي إلى وضع هامشي. ورابعا، إنهاء الاستعمار بوصفه وسيلة لإعادة بناء روابط دائمة بين الطوائف من خلال تمكين شعب الكاناك من إقامة علاقات جديدة مع فرنسا. وخامسا، تتضمن العناصر الرئيسية للحل المقترح: '١' اعتراف كامل بهوية شعب الكاناك وإحياء ثقافته على أنها ثقافة بوصفها ذات أهمية رئيسية لا ثانوية؛ '٢' إنشاء مؤسسات جديدة تحمل شعارات الهوية الخاصة به من قبيل اسم الدولة، وعلمها، ونشيدها الوطني، وشعارها؛ '٣' إعادة تقرير المواطنة بوصفها معيارا للمشاركة في الانتخابات، والدفاع عن مصالح القوة العاملة المحلية والحد من تدفقات الهجرة؛ '٤' مشاركة تدريجية في الاضطلاع بالمسؤوليات التي تدل على المشاركة في السيادة؛ '٥' واجب الدولية في المساهمة في هذه العملية فيما يتعلق بتوفير المساعدة التقنية، والتدريب وتمويل البرامج الطويلة الأمد؛ '٦' إجراء مشاورات بشأن نتائج العملية ابتداء من عام ٢٠١٤ وستتناول كذلك نقل الدولة في المرحلة الأخيرة لمسؤولياتها في ميدان العدالة والدفاع والأمن والقانون والنظام والعملة (بما في ذلك الائتمان وتحويل العملات).

إن الفرصة التي تتيحها هذه الاتفاقات لإعداد كاليدونيا الجديدة لنيل الاستقلال يجب عدم إضاعتها. ومن المرتأى في هذا الصدد أن يحرز التقدم نحو نيل الحرية بعلم من الأمم المتحدة.

٧٤ - إن العملية الواردة في اتفاقات نوميا تتجاوز عام ٢٠٠٠، الذي سيكون العام النهائي للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها لتأمين عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة التي بدئت باتفاقات ماتينيون ضمن إطار اتفاقات نوميا التي تحدد الظروف التي يمكن من خلالها لكاليدونيا الجديدة أن تنال تحت إشراف الأمم المتحدة السيادة الكاملة بالتدريج. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون حذرة في رصد تنفيذ اتفاقات نوميا، بينما يتعين على فرنسا، في ذات الوقت، أن تفي بالتزاماتها بتنفيذ هذه الاتفاقات، بالتحديد، تنفيذا يتسم بالدقة الشديدة فيما يتعلق بعدم جواز عكس اتجاه العملية، ووضع تدابير تقنية ومالية، ونقل فرنسا للآليات الاقتصادية التي تقع حاليا تحت سيطرتها إلى كاليدونيا الجديدة. واتخاذ خطوات فعالة لوضع حد لتدفقات المهاجرين وأخيرا، توفير الآليات اللازمة لفك الارتباط بالعملية. وسيكون من المفيد أن تقدم فرنسا في هذا الصدد إلى الأمين العام للأمم المتحدة سنويا، جميع المعلومات التي تتصل بالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كاليدونيا الجديدة. وفي الخلاصة النهائية أن تسمح فرنسا، للأمم المتحدة بأن ترسل، في منتصف عام ١٩٩٩، بعثة إلى كاليدونيا الجديدة فيما يتصل بتنفيذ اتفاقات نوميا. وأعرب عن ثقته بأنه على الرغم من الصعوبات الحالية، ستصادق كاليدونيا الجديدة على الاتفاقات استنادا إلى نتائج الاستفتاء المتعلق بالتصديق عليها الذي من المقرر إجراؤه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٧٥ - انسحب السيد وامتيان.

تنظيم العمل

٧٦ - **الرئيس**: قال إنه بغية استكمال الجدول الزمني لبرنامج عمل اللجنة واختتام مناقشاتها لبنود جدول الأعمال المتعلقة بإنهاء الاستعمار ستتخذ اللجنة يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر قرارات بشأن مشاريع القرارات والمقررات المقدمة بشأن هذه البنود من جدول الأعمال. وينبغي تقديم أية اقتراحات أو تعديلات على مشاريع المقررات والقرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال التي تتصل بإنهاء الاستعمار قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٧٧ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

- - - - -